رد الصفار على من رأى أن هذا التعريف كاف لحد الحرف ذلك لأن الحرف جاء لمعنى واحد بخلاف الاسم والفعل، لأن الاسم في مثل: قام زيد يدل على الشخص وعلى الفاعل، ويرى الصفار أن زيد في مثل هذه الحالة لم يدل قط إلا على الشخص والفاعل إنما دل عليه الإعراب.

ويرد على من رأى المعنى في غيره بملاحظتين:

1 ـ أن اللفظ لا يفهم منه هذا المحذوف، فإن كان إنما حذف لأن المخاطب يعلمه، فيحذف الحد جملة، لأنه يعلم، وإن كان المخاطب لا يعرف فلم يحذفه؟.

2 ـ أنه لو صرح بهذا المحذوف لم يكمل الحد ألا ترى أنه يشركه الاسم في هذا القدر، لأن أسماء الشرط أيضاً تدل على معنى في غيرها لأنها تحدث في الأفعال الشرط، فإنما كان يتخلص له لو قال: الحرف ما دل على معنى في غيره، أو لم يدل مع ذلك على معنى في نفسه ليخرج اسم الشرط، ألا ترى أنه وإن دل على معنى في الغير فإنه يدل مع ذلك على معنى في نفسه، فالصحيح أن سيبويه رحمه الله لم يعرف الحرف بالحد وإنما عرفه بالعد، في باب عدة ما يكون عليه الكلم، ولم يحد هنا أكثر من الفعل، فقد حمل الاسم محدوداً والفعل والحرف.

= على تشديد المؤكد وتبيينه، وينبغي أن تكون الصفات كذلك لأنها تدل على معان في غيرها وينبغي أن تكون كم في الخبر حرفاً لأنها تدل على تكثير في غيرها وكذلك مثل ينبغي أن تكون حرفاً.

وقد رد ابن يعيش هذا الرأي لأبـي علي ورآه فاسداً من وجوه. . وهناك من عرف الحرف بأنه الذي لا يجوز أن يكون خبراً ولا مخبراً عنه بالأسماء المضمرة المجرورة والأسماء المضمرة المنصوبة المتصلة والمنفصلة وقال الزمخشري: لو كان الحرف يدل على معنى في نفسه لم يفصل بين ضرب زيد وما ضرب زيد لأنه كان يبقى معنى النفي في نفسه. .

شرح المفصل 7/2، 4 بتصرف